



الجزء الثالث

محددات النفقات



1. محددات نفقات الموظفين والأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
11,14	1 669	771	898	موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)
19,29	2 889	1 930	959	موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)
69,57	10 422	4 771	5 651	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)
100	14 980	7 472	7 508	المجموع

• جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
8,69	1 302	651	651	المصالح المركزية
91,31	13 678	6 821	6 857	المصالح اللامركزية
100	14 980	7 472	7 508	المجموع

جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	730	645	1 375	9,18
جهة الشرق	534	425	959	6,4
جهة فاس - مكناس	945	816	1 761	11,76
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	1 607	2 429	4 036	26,94
جهة بني ملال - خنيفرة	514	416	930	6,21
جهة الدار البيضاء-سطات	1 131	1 176	2 307	15,4
جهة مراكش - آسفي	661	592	1 253	8,36
جهة درعة - تافيلالت	357	237	594	3,97
جهة سوس - ماسة	542	324	866	5,78
جهة كلميم - واد نون	130	79	209	1,4
جهة العيون-الساقية الحمراء	290	297	587	3,92
جهة الداخلة - واد الذهب	67	36	103	0,69
المجموع	7 508	7 472	14 980	100

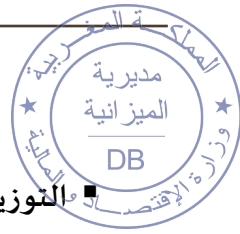
■ تعليق

■ التوزيع حسب الدرجات/الرتب:

ينتمي أغلب الموظفين العاملين بقطاع العدل لفئتي موظفي الإشراف والأطر العليا بنسب 19% في فئة موظفي الإشراف و70% في فئة الأطر والأطر العليا، كما تمثل نسبة النساء بالقطاع ما يقارب 50% من مجموع الموظفين..

■ التوزيع حسب المصالح:

يتمركز أغلب موظفي وموظفات وزارة العدل بمحاكم المملكة بنسبة 91%، في حين يمثل الموظفين العاملين بالمصالح المركزية نسبة 9%.



التوزيع حسب الجهات :

تحظى جهتي الرباط - سلا - القنيطرة والدار البيضاء - سطات بالحصة الأكبر من التوزيع الجغرافي لأعداد الموظفين بالنظر لحجم نشاط المحاكم بهاتين الجهتين وعدد القضايا المسجلة والرائجة بها.

ملاحظة: توزيع الموظفين يتم حسب الدوائر القضائية وفق التقسيم الوارد بالخريطة القضائية للمملكة.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

بتحليل معطيات جداول بنية أعداد الموظفين يتضح أن توزيع الموظفين سواء حسب الجهات أو المصالح يتسم إلى حد كبير بالتوازن من حيث تمثيلية النساء. إذ نجد تقاربا نسبيا لعدد الإناث والذكور بمعظم الجهات وكذا حسب المصالح حيث تمثل النساء نسبة 50% في المصالح المركزية ونسبة 50% في المصالح اللامركزة للوزارة.

وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين حسب الدرجات والسلالم نجد كذلك توازنا في توزيع الموظفين حسب الجنس في فئة موظفي التنفيذ حيث تمثل النساء نسبة 46% في حين يتجاوز عدد الإناث عدد الذكور في فئة موظفي الإشراف حيث تتجاوز النساء نسبة 67%.

من جهة أخرى نجد أن عدد الذكور يتجاوز عدد الإناث في فئة الأطر والأطر العليا حيث تمثل النساء نسبة 46% من الموظفين.



ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2024 (مشروع قانون المالية)

النفقة	العدد	
النفقات الدائمة	3 042 988 000	14958
المناصب المحذوفة	22 135 000	205
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	16 031 000	150
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	126 661 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	3 163 545 000	15108
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	15 762 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	3 179 307 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو

العملية

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

■ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : بناء و تجهيز المباني الإدارية

تعمل وزارة العدل على مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بتأهيل البنى التحتية بالمحاكم والرفع من مستوى البنيات الملائمة، وذلك لضمان حسن سير العمل القضائي، ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى بناء وتجهيز مباني جديدة وتأهيل وصيانة وتجهيز مباني إدارية أخرى غير لائقة على مستوى جميع جهات المملكة، بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل القضاة والموظفين، وكذا تعزيز مستوى الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين.

حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على تعميم محاكم الأسرة تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت وبناء محاكم الأسرة بجدة وتمارة وواد زم ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أورش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

■ مشروع 2 : تدبير الرائد

تعمل الوزارة على الارتقاء بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتسهيل عمليات ترحيله. في هذا الصدد، تتم مواصلة الجهود المبذولة في جمع وحفظ وصيانة وتنظيم الأرشيف العام بالمحاكم، عن طريق توفير الموارد البشرية واللوجستية اللازمة وكل التدابير المواكبة لذلك بما فيها مصاريف الطبع والرقمنة.

والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

■ مشروع 3: توسيع وتجهيز مقر الوزارة

تعمل الوزارة على تهيئة وتجهيز مقر الإدارة المركزية، وذلك من أجل ضمان سير عمل الموظفين في ظروف ملائمة وحسن استقبال المرتفقين الوافدين على الإدارة المركزية. وفي هذا الإطار، تم تخصيص اعتمادات مالية مهمة لاستكمال تأهيل البنية التحتية بمقر الوزارة برسم السنة المالية 2024.

■ مشروع 4: بناء وتجهيز مراكز الأرشفة

نظرا لأهمية الأرشفة في المجال القضائي، فوزارة العدل تسعى في إطار هذا المشروع، إلى النهوض بالبنى التحتية الخاصة بمراكز حفظ الأرشفة وتجهيزها، والرفع من مستوى البنيات المخصصة لذلك لتسهيل عمليات تدبير الأرشفة، من الجرد والتصنيف والمعالجة وإعداد أدوات البحث المتعلقة به، إلى الحفظ والاستغلال والتأمين والفرز والرقمنة.

■ مشروع 5: انجاز المحكمة الابتدائية ومحكمة قضاء الأسرة بطنجة

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنيات والتجهيزات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تدشين المقر الجديد للمحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بطنجة خلال سنة 2021، وقد تمت برمجة مبلغ مالي برسم سنة 2024 قصد تسوية المصاريف المتبقية من المشروع في إطار اتفاقيات الاشراف المنتدب على مشاريع البناء الموقعة مع مصالح الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

■ مشروع 6: انجاز مركز القاضي المقيم بجرادة

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنيات والتجهيزات بجهة الشرق، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية.

■ مشروع 7: انجاز محكمة الاستئناف بكلميم

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل مضامين الخريطة القضائية الجديدة التي نصت على إحداث محكمة استئناف جديدة بكلميم، حيث رصدت الوزارة لهذا المشروع مبالغ مالية مهمة برسم السنوات السابقة، وقد تم تدشينها خلال شهر أكتوبر 2022.

■ مشروع 8: البنية التحتية

■ مشروع 9: البنية التحتية

اعتباراً للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، تسعى الوزارة برسم سنة 2024 من خلال هذا المشروع إلى توفير الفضاءات الملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات.

فبعد القيام بتشخيص وضعية البنايات المخصصة لإيواء مختلف محاكم المملكة والبرامج العملية المسطرة من أجل المحافظة على تلك البنايات، تعتزم الوزارة اتخاذ مجموعة من التدابير وإطلاق العديد من الأوراش للرفع من نسبة البنايات الجيدة، مع إحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى، وتحويل عدد من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية.

أما فيما يخص التجهيز، ستعمل الوزارة على تفويض اعتمادات مالية مهمة للمديريات الفرعية من أجل اقتناء جميع حاجياتها من التجهيزات والمعدات مع مواكبتها وتتبع إعداد وإنجاز الصفقات بهدف تغطية جميع الحاجيات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مهمة لهذا المشروع بميزانياتي التسيير والاستثمار بالإضافة لاعتمادات مهمة من الصندوق الخاص لدعم المحاكم.

● ميزانية التسيير

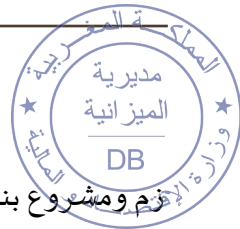
بالنسبة لاعتمادات التسيير المخصصة للمشروع، فهي ترتبط أساساً بالتحملات العقارية للبنايات الإدارية للوزارة وجميع محاكم المملكة والتي يتجاوز عددها 240 محكمة بين استئنافية وابتدائية ومركز قاضي مقيم حيث سيتم تخصيص اعتمادات مالية من أجل تغطية مصاريف الأمن والحراسة والتنظيف وكذا لوازم المكتب وصيانة عتاده ومصاريف مناولة الوثائق والاثاث والمعدات، إلى غير ذلك من المشاريع الهادفة للرفق بالبنية التحتية للمحاكم.

● ميزانية الاستثمار والصندوق الخاص لدعم المحاكم

فيما يخص نفقات الاستثمار، فسيتم الاستمرار في توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال أوراش البناء المفتوحة سواء بميزانية الاستثمار أو بالصندوق الخاص لدعم المحاكم على صعيد جميع جهات المملكة.

وخلال سنة 2024، ستعمل الوزارة على الإسراع بتنفيذ أوراش البناء في طور الإنجاز، وكذا الشروع ببناء محاكم جديدة وتوسعة وتهئية محاكم أخرى. في هذا الإطار، سيتم التركيز على استكمال مشروع إعادة بناء محكمة النقض ومشروع بناء قصور العدالة بإنزكان وتارودانت وبناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحنات وقسم قضاء الأسرة بسلا إلى غير ذلك من الأوراش المفتوحة.

كما تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على تعميم محاكم الأسرة تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت وبناء محاكم الأسرة بوجدة وتمارة وواد



لها. مشروع ومشاريع بناء المركز القضائي بأزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أورش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

■ مشروع 10: تدبير الموارد

يهتم هذا المشروع بتوفير الموارد اللازمة للسير اليومي لمرفق العدالة بالإضافة إلى تعزيز الطاقم البشري للقطاع، حيث يعتبر مدخلا مهما للارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء والرفع من القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، لذا ستحاول الوزارة ضمان التغطية المثلى للموارد البشرية على مستوى المحاكم والاهتمام أكثر بالتخصصات النوعية، مع الحرص على توفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة عالية يمكن من تعميق المعارف المهنية للموظفين .

● ميزانية التسيير

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة لهذا المشروع من ميزانية التسيير، ستمكن من تلبية حاجيات محاكم المملكة فيما يخص أداء الرسوم والمستحقات ومصاريف حظيرة السيارات بالإضافة لتنقل الموظفين ومصاريف التكوين والتدريب وكذا بعض الإعانات والنفقات المختلفة.

الرسوم والمستحقات:

سيخصص مبلغ مالي مهم لتغطية مصاريف الماء والكهرباء بالإضافة لمصاريف المواصلات اللاسلكية والمراسلات البريدية الخاصة بها.

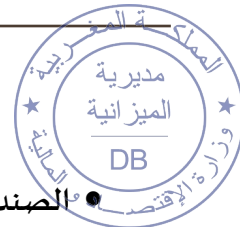
مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب والمؤتمرات:

ستوفر الوزارة الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب والمؤتمرات بالإضافة لتغطية تعويضات التنقل المرتبطة بها، وهذا يدخل في صلب أهداف هذا المشروع الذي يروم إلى النهوض بمستوى تكوين موظفي الوزارة.

إعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل

سيتم تخصيص مبلغ 4,5 مليون درهم كإعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل من أجل تغطية مصاريف التكوين، حيث أن الدورات التكوينية التي يشرف عليها المعهد يتم تنظيمها بمركبات الاصطيف الخاصة بالمؤسسة والتي تنتشر بمدن عديدة بالمملكة، وذلك من أجل تفادي مركزة التكوين بالرباط وكذا ترشيد النفقات.

كما يضم هذا المشروع بعض المصاريف المختلفة كاللباس، حيث ستخصص له الاعتمادات المالية اللازمة. فكما هو معلوم، يتم توفير لباس خاص بالقضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط يرتدونه أثناء الجلسات، مما يستدعي توفيره بشكل كاف ومستمر لتغطية الحاجيات.



● الصندوق الخاص لدعم المحاكم

فيما يخص الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، فسيخصص جزء كبير منها لتحفيز موظفي هيئة كتابة الضبط من خلال الإعانات الجزافية السنوية.

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : أداء المحاكم في الميدان المدني

يرمي هذا المشروع إلى الوقوف على مستوى أداء المحاكم المغربية، من خلال قياس تطور وتيرة البت في القضايا المعروضة على المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها، وكذا مستوى تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، وستخصص له اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

• ميزانية التسيير

تعتزم الوزارة تخصيص الاعتمادات المالية من ميزانية التسيير اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في أحسن الظروف، حيث ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن مصاريف الرسوم البريدية والمراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة وتسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية وكذا إعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، بالإضافة إلى تسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الوزارة.

وسيتم تخصيص مبلغ 300.000,00 درهم كإعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، وهو عبارة عن مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة يقوم بالعديد من المهام من بينها إصدار ونشر المؤلفات والتقارير والدوريات والمجموعات ذات الطابع القضائي، وكذا استنساخ القرارات ونصوص القوانين والدراسات بالنسبة للمتقاضين والمحامين كما يقوم بإصدار النصوص القانونية والدراسات والتعليق على الاجتهادات القضائية في حاملات ورقية ومعلوماتية.

• الصندوق الخاص لدعم المحاكم

تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة لهذا المشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، حيث سيتم تخصيصها لتغطية النفقات المرتبطة بالإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط، والتي تعطى كتحفيز للموظفين العاملين بوحدة التبليغ والتحصيل على أساس إنتاجيتهم من حيث تحصيل الغرامات. كما سيتم تخصيص اعتمادات مالية أخرى للعديد من المصاريف المرتبطة بالسير العادي لعمل المحاكم من قبيل لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات ومصاريف النشر والطبع واشغال السحب.

■ مشروع 2: أداء المحاكم في الميدان الجنائي

يدخل تنفيذ هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الرامية إلى الرفع من نجاعة الأداء القضائي، من خلال تبسيط المساطر وجودة الأحكام والخدمات القضائية وتسريع إجراءات البت في القضايا وترشيد الطعون من قبل النيابة العامة وتقليص الطعون ضد الأحكام الصادرة بشأن القضايا البسيطة واحترام سلطة الأحكام القضائية وضمان تنفيذها وتسريع مساطر التنفيذ وضبط وتسريع إجراءات التبليغ.

● ميزانية التسيير

ستخصص الوزارة من ميزانية التسيير مبالغ مالية مهمة، ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن التعويض المستحق للمفوضين القضائيين في الميدان الجنائي والرسوم البريدية ومصاريف المراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة ومصاريف القضاء الجنائي.

كما سيتم تغطية التعويضات المخولة للمفوض القضائي لقيامه بعمليات التبليغ وإجراءات تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات في الميدان الجنائي والتي لها قوة تنفيذية بناء على القانون رقم 81.03 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين والقرار المشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد و المالية المتعلق بتحديد التعويض الذي يتقاضاه المفوضون القضائيون عن مزاولة مهامهم في الميدان الجنائي.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تغطية مصاريف القضاء الجنائي والتي تشمل :

- مصاريف نقل المتهمين إلى هيئات التحقيق أو الحكم وكذا إن اقتضى الحال، مصاريف نقل المحكوم عليهم من مكان اعتقالهم إلى مقر المحكمة المطلوب منهم الإدلاء بشهادتهم لديها، إذا تعذر نقلهم بوسائل إدارة السجون؛
- مصاريف نقل أوراق الإجراءات وأدلة الإثبات؛
- مصاريف تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم والمصاريف التي يستلزمها تنفيذ الإنابات القضائية الواردة من بلد أجنبي أو الموجهة إليه وكذا جميع المصاريف الأخرى المتعلقة بالإجراءات الجنائية في الميدان الدولي؛
- الأتعاب والتعويضات المستحقة للخبراء والتراجمة ومصاريف الترجمة؛
- التعويضات المستحقة للشهود؛
- مصاريف حراسة الأختام ومصاريف الإيداع في المحجز؛
- مصاريف إلقاء القبض المستحقة لمأموري القوة العمومية لقاء تنفيذ سندات قضائية؛

- التعويضات المستحقة للقضاة ومأموري كتابات الضبط في حالة تنقل وللمسعفات الاجتماعية للقيام بعمل يدخل في نطاق اختصاصاتهم فيما يرجع إلى القضاء الجنائي، أو إذا كانت المصاريف داخلة في حكم مصاريف القضاء الجنائي وفقا لأحكام المادة 3 بعده؛
- مصاريف الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية السلكية أو التليفونية أو البرقية اللاسلكية وكذا مصاريف حمل الرزم إذا دعت إلى ذلك ضرورة التحقيق أو الحكم في الإجراءات الجنائية؛
- مصاريف تنفيذ الأحكام الجنائية؛
- مصاريف شهر الأحكام والأوامر القضائية؛
- مصاريف دعاوى إعادة النظر والتعويضات المستحقة لضحايا الأخطاء القضائية.

● الصندوق الخاص لدعم المحاكم:

كما تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم وذلك لأداء الإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط وتغطية لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات، بالإضافة إلى لوازم العتاد التقني والمعلوماتي والتي ستمكن من تلبية حاجيات المحاكم من وسائل للعمل.

■ مشروع 3: الولوج إلى القانون والعدالة

يكتسي الولوج إلى العدالة طابعا مهما، إذ يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق محاكمة عادلة، ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى استحضار الوسائل والآليات الواجب توفيرها لضمان الولوج الفعلي إلى القانون والعدالة، من خلال تطوير نظام المساعدة القضائية، بالعمل على تسريع إجراءاته وتوسيع مجالاته، وكذا تعميم المعلومة القانونية والقضائية على المواطنين باستعمال وسائل التواصل الحديثة، وكذا تقريب القضاء من المتقاضين بإحداث وحدات جديدة.

● ميزانية التسيير

تعتزم الوزارة تخصيص مبلغ أولي بقيمة 30.000.000,00 درهم من ميزانية التسيير لتغطية مصاريف المساعدة القضائية ويتعلق الأمر بمصاريف أتعاب الدفاع المعين في إطار المساعدة القضائية.

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

• محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : الأداء التشريعي والتنظيمي

تهدف الوزارة من خلال هذا المشروع إلى تحديث وتطوير الترسنة التشريعية والتنظيمية، والعمل على تجويد الترسنة القانونية، وملاءمتها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية، ومواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وكذا العمل على تنزيل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المضمنة في المخطط التشريعي للحكومة بالنسبة لوزارة العدل. وسيخصص لهذا المشروع اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

● ميزانية التسيير

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل إنجاز هذا المشروع، ستمكن من تغطية حاجيات قطاع العدل وتتضمن هذه الحاجيات:

اشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية

تغطية مصاريف اشتراك وزارة العدل في بعض الهيئات كجمعية المحاكم العليا المستعملة للغة الفرنسية والجمعية الدولية للمحاكم العليا الإدارية ومجلس وزراء العدل العرب ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. وهي كلها هيئات تساهم في تحسين الأداء التشريعي والتنظيمي لوزارة العدل من خلال ربط علاقات تعاون على المستوى القضائي، تستفيد بموجبها الوزارة من خبرة ودعم هذه الهيئات والمنظمات في قضايا ذات اهتمام مشترك، مما يشكل فرصة مهمة لتسريع برنامج إصلاح منظومة العدالة.

مصاريف النشر والطبع واشغال السحب

تسديد مصاريف طبع ونشر النصوص القانونية.

تعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة

تغطية المصاريف المرتبطة بأداء تعويضات التنقل المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع.

■ مشروع 2: المحكمة الرقمية

تواصل وزارة العدل تكريس مجهوداتها من أجل تنزيل الورش الاستراتيجي المتمثل في مخطط التحول الرقمي للعدالة. في هذا الإطار، تعكف الوزارة على إنجاز برنامجها المتواصل لتحديث محاكم المملكة من حيث التجهيزات المعلوماتية، إذ تقوم بمواصلة تغطية حاجيات المحاكم من التجهيزات المعلوماتية وتقوية البنية التحتية المعلوماتية من خلال برمجة مجموعة من المشاريع التي تروم تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمحاكم وكذا تعزيز أمن نظم المعلومات المستعملة وتعزيز حكمة البيانات المنتجة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة القانونية النازمة لمجال إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تصريف العدالة بالمحاكم، وذلك وفقاً للقواعد والمعايير المعمول بها وطنياً ودولياً.

وموازة مع هذه الأوراش الكبرى، يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لإنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث التي من شأنها الارتقاء بمرفق العدالة.

● ميزانية التسيير

ستخصص الوزارة لمشروع المحكمة الرقمية اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بالقيام بالمهام في إطار هذا المشروع.

● الصندوق الخاص لدعم المحاكم

تعتمد الوزارة تخصيص اعتمادات مالية من برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن:

شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية

شراء العتاد والنظم المعلوماتية والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تفعيل نظامها المعلوماتي بشكل يضمن تضمين جميع المعطيات الخاصة بالقضايا وتتبع مآلها واستخراج الإحصائيات الخاصة بها.

مصاريف الرقمنة والفهرسة

تغطية مصاريف الرقمنة والفهرسة والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تسهيل الإجراءات القضائية والتخلي عن السجلات والمطبوعات الورقية المحررة يدوياً.

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

• محدّدات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : الاعتقال الاحتياطي

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود رئاسة النيابة العامة ماديا ولوجستيا من أجل التقليل من الاعتقال الاحتياطي الذي يعد أحد الأسباب المباشرة المسؤولة عن ظاهرة الاكتظاظ، عبر تقليص مدد الاعتقال الاحتياطي مع ترسيخ صبغته الاستثنائية، وتطوير الآليات البديلة للاعتقال، وجعل زيارة القضاة والمسؤولين القضائيين للسجون مناسبة حقيقية لمراجعة قضايا المعتقلين الاحتياطين، بالإضافة إلى تفعيل دور قاضي تطبيق العقوبة بتحديد وتوضيح اختصاصاته مع إعطائه حق البت في بعض العقوبات التأديبية الموكولة لمدير المؤسسة السجنية.

● ميزانية التسيير

ستخصص الوزارة مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير تتضمن أساسا بعض المصاريف التي يتمكن وكلاء الملك من القيام بالمهام المرتبطة بترشيد الاعتقال الاحتياطي، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.

■ مشروع 2 : حماية حقوق المعتقلين

يرمي هذا المشروع إلى دعم جهود النيابة العامة ماديا ولوجستيا من أجل تعزيز آليات الإشراف على مراقبة السجون، والحيلولة دون انتهاك حقوق السجناء والسجينات، واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية، ويتعلق الأمر كذلك بإصلاح منظومة السياسة الجنائية، وكل التدابير المواكبة لها، ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بصفتها تشكل أساسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تطال مجال الخدمات، الصحة، النظافة، التغذية، والأمن من جهة وإعادة التأهيل من جهة أخرى.

ستخصص الوزارة في إطار هذا المشروع مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير قصد تغطية المصاريف المرتبطة بهذا المشروع، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.